

القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر

The agricultural sector and its role in achieving economic take-off in Algeria

ط.د. سحالية زينب¹ ، د. سالم راضية²

¹ جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، z.sahalia@univ-eltarf.dz

¹مخبر التنمية الاقتصادية المستدامة، الزراعة، التنمية الريفية والسياحة الايكولوجية

² جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، r.salem@univ-eltarf.dz

²مخبر التنمية الاقتصادية المستدامة، الزراعة، التنمية الريفية والسياحة الايكولوجية

تاريخ القبول: 2025/04/08

تاريخ الاستلام: 2025/02/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مدى اهمية مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق تنوع اقتصادي وبالتالي الانتقال الى مرحلة الاقلاع الاقتصادي الذي تعمل الدولة الجزائرية بدورها الى انجازه وفقا لإستراتيجية متبعة تمكنها من الاعتماد على هذا القطاع اساسا باعتباره من اهم القطاعات المنتجة والمساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط.

وعليه تم التوصل الى انه هنالك مساهمة معتبرة للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وخاصة على المدى الطويل ، لكن هذه المساهمة لاترقى الى المستويات المطلوبة مقارنة بالإمكانيات المتاحة التي تزخر بها البلاد.

كلمات مفتاحية: القطاع الفلاحي ،تنوع اقتصادي ، اقلاع اقتصادي ،نمو اقتصادي.

تصنيف JEL: F63-C19-C01-Q19

Abstract :

This study aims to highlight the extent of the importance of the agricultural sector's contribution to achieving economic diversification and thus moving to the stage of economic take-off, which the Algerian state, in turn, is working to make successful in accordance with a followed strategy that enables it to rely primarily on this sector as it is one of the most important productive sectors and contributes to raising the rates of economic growth outside the country. Oil sector.

Accordingly, it was concluded that there is a significant contribution of the agricultural sector to the national economy, especially in the long term, but this contribution does not rise to the required levels compared to the available capabilities that the country abounds with.

Keywords : The agricultural sector, economic diversification, economic take-off, economic growth
Aucune source spécifiée dans le document actif.

Jel Classification Codes : Q19-C01-C19-F63

1. مقدمة

تبنت الدولة الجزائرية منهجا اقتصاديا جديدا مبنيًا في الأساس على الفعالية والمردودية وفتح الباب أمام الاستثمار الداخلي والخارجي شرط أن يحقق المرجو منه وهو النهوض بوتيرة الاقتصاد، ونظرا لحالة التدهور التي عاشها الاقتصاد الجزائري منذ 2019 وجائحة كورونا الأمر الذي دفع بالحكومة إلى انتهاج سياسة الانعاش الاقتصادي من أجل حماية الاقتصاد الوطني من التدهور أكثر .

- ومع توفر معظم مقومات وعوامل الاقلاع الاقتصادي كالاستقرار المؤسسي خاصة بعد بناء مؤسسات تحمل التكامل والتوافق والانسجام بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية البعيدة عن التوترات السياسية، ومع وجود بيئة ديمقراطية بالإضافة إلى النفاذ طبقة سياسية حول برنامج رئيس الجمهورية و طبقة واسعة من شرائح المجتمع وكذا الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة كل ذلك يمكن من تحقيق شروط الإقلاع الاقتصادي زد عليه توفير حاضنات الأعمال التي تستوعب مشروع النهضة الاقتصادية، وتبني إصلاحات جريئة من خلال تطهير بيئة الإستثمار وسن قوانين داعمة جديدة فكلها مصاحبة و داعمة لبيئة الأعمال. ومن هنا يتبادر في أذهاننا الاشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم القطاع الفلاحي من خلال الاستثمارات الزراعية في تحقيق اقلاع اقتصادي؟

التساؤلات الفرعية: وللاجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الاسئلة الجزئية التالية:

✓ إلى أي مدى يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق تنمية اقتصادية؟

✓ هل الاستراتيجيات والإصلاحات المطبقة من قبل الدولة تساعد في تحقيق تنوع

اقتصادي ؟

✓ هل معدلات نمو القطاع الفلاحي تساهم في تحقيق الاقلاع الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

وللاجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- يساهم القطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية.

-تعمل السياسات والإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة على تحقيق تنوع اقتصادي .

-تعتبر نتائج القطاع الفلاحي من اهم مسببات ومقومات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر .

اهمية الدراسة:

تتبقى اهمية هذه الدراسة من اهمية الموضوع في حد ذاته ،فالقطاع الفلاحي لما له من دور فعال في الاقتصاد الوطني بات ضرورة حتمية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي باعتباره من اهم دعائمه الاساسية بالنظر للوضع العالمي في الفترة الراهنة والرؤى المستقبلية كذلك .

منهج الدراسة:وللاجابة على اشكالية البحث والوصول الى نتائج البحث ،تم اتباع المنهج الوصفي من اجل ابراز المعلومات والمفاهيم النظرية المرتبطة بالموضوع والمنهج التحليلي في تحليل المعطيات الاقتصادية وتفسيرها وتقديم اهم الاقتراحات والحلول المستقبلية المرتبطة بمساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي باعتباره من اهم القطاعات المنتجة.

2. تشخيص القطاع الفلاحي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي من اهم القطاعات في الاقتصاد الوطني نظرا لدرجة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وكذا من خلال نسب العمالة والتوظيف وأهميته في الميزان التجاري ،اضافة للدور الكبير في تحقيق الامن الغذائي للسكان. وبهذا الصدد فالحكومة الجزائرية تعمل جاهدة للنهوض بهذا القطاع باعتباره يمتلك مؤشرات وإمكانات تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية.

1.2 مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

2-1-1- الموارد

تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد السودان في إفريقيا من حيث المساحة،و تتميز بقسمين تضاريسيين كبيرين هما: ما قبل الأطلس الصحراوي السهول، الهضاب ومرتفعات الأطلس التلي وما بعد الأطلس الصحراوي وهي الصحراء. إن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر، أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ شبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب (حكيم، 2019).

- وعلى أساس هذا الاختلاف، تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها، وتشتمل علي نوعين من الموارد : (حكيم، 2019)

-الموارد المائية للزراعة: يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، فتطور هذا القطاع و تتميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي و توسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى الموارد الاتية: الموارد المطرية حيث قدرت كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 540900 ملم مكعب حسب تقديرات منظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2020 ،اما الموارد السطحية فتشمل مصادر المياه السطحية في السودان، المحاجر المائية والانهار وتقدر الموارد المائية الجوفية ب 33 مليار م مكعب وإحتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 ألف مليار مرت مكعب، اما بالنسبة للمياه المعبئة فيقدر حجمها ب 7.13 مليار مرت مكعب منها ما هي مخزنة في السودان التي يقدر عددها ب 98 سد، بطاقة إستعاب تقدر ب مليارين مرت مكعب، بالإضافة إلى وجود 420 بئر غير مستغلة بسبب نقص التجهيزات و ارتفاع تكاليفها . (الزراعية، 2022)

الموارد الارضية: تبلغ المساحة الكلية للجزائر 2381741 مليون كم مربع بمساحة زراعية تقدر ب412041,193 وهي مصنفة الى نوعين :اراضي زراعية مستغلة واراضي زراعية غير مستغلة والتي ثبت الدراسات امكانية استصلاحها. (المتحدة، 2023).

- الموارد البشرية: يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة و القطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية الاستعمال الأمثل للإمكانات المتوفرة، لرفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان. (الفاو، 2023)

و الجدول الموالي يوضح تطور العمالة الفلاحية كالآتي:

جدول رقم 01-نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة من 2018 الى غاية 2020

السنوات	2018	2019	2020
القوى الزراعية العاملة	2648,98	2693,55	2650,00

المصدر :منظمة الأغذية والزراعة الفاو (قاعدة البيانات) 2023

-نلاحظ من الجدول ان نسبة القوى العاملة الزراعية في تغير مستمر خلال الفترة الممتدة من 2018 الى غاية 2020 حيث نرى انه في سنة 2018 كانت تقدر ب2648.98الف بينما ارتفعت النسبة الى 2693.55الف سنة 2019 وهذا يدل على زيادة التوجه الى القطاع الزراعي من طرف السكان وكل ذلك بسبب السياسات المقدمة من طرف الدولة في اطار الدعم الفلاحي والامتيازات الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال ،لكن خلال سنة 2020تعود النسبة الى الانخفاض مرة اخرى والسبب راجع اساسا الى جائحة كورونا والتي بدورها كان لها اثر كبير على كل القطاعات الاقتصادية على حد سواء وفي جميع دول العالم بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة،لكن خلاصة يمكن القول ان القطاع الفلاحي في تطور مستمر ونسبة التوجه اليه من قبل الافراد والهيئات والمؤسسات في ارتفاع متواصل وفقا لاستراتيجية الدول لدعم القطاع وتحقيق الامن الغذائي.

-**الثروة النباتية:** يتمثل الغطاء النباتي في الجزائر بوجود غابات وحشائش ونباتات صحراوية بحيث تبلغ مساحة الغابات ما يقارب 4ملايين هكتارا اما الحشائش والنباتات الصحراوية فتتنوع وتختلف حسب قدرتها على العيش وفقا للمناطق السائدة فيها زد على ماسبق فالانتاج النباتي وبالادق الزراعي يشكل المقياس الاساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، (الفاو، 2023) ومن اهم المحاصيل التي تركز عليها الدولة هي انتاج

الحبوب والذي يحتل مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. حيث، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة سنة 2018 .

و تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال الفترة الممتدة من 2010 -2017 ، 335560 هكتار

، بزيادة 6% مقارنة بالفترة الممتدة من (2000-2009) .

-ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة من 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار ، بزيادة قدرها 26% مقارنة بـ 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار .

-ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51% و 29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2018

-اما بالنسبة للمحاصيل الصناعية والخضر والفواكه فتحتل المرتبة الثانية حيث تتركز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017. وبالنسبة للتبغ، بلغ معدل مساحته 4.850 هكتار خلال نفس الفترتين.

-من حيث الإنتاج، ارتفع منتج الطماطم الصناعية بشكل كبير والذي ارتفع من حوالي 200 كغ / هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ / هكتار في فترة 2010-2017.

-اما فيما تعلق بالخضروات ارتفعت المساحة المخصصة لها في السوق بنسبة تزيد عن 44% خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة الممتدة من 2000-2009.

-كما زادت المساحات المخصصة للببطا والبصل بنسبة تزيد عن 68% و 35% على التوالي ، مقارنة بالسنوات السابقة للفترة الممتدة من 2004 الى 2012 .

اما بالنسبة الببطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36% وأكثر من 12% من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها + 143% و + 102% على التوالي (الريفية، 2022).

-الثروة الحيوانية: تقدر الثروة الحيوانية 26% من الدخل الزراعي، وأهمها المواشي والأغنام، وترتبط خاصة في الريف الجزائري. وتأتي بعدها تربية الأبقار التي تلاقي تشجيعاً كبيراً من أجل زيادة إنتاج البلاد من مشتقات الألبان.

-أما إنتاج الصيد البحري، فلا يزال بعيداً عن تحقيق الآمال المعقودة عليه، على الرغم من إمكانيات السواحل الجزائرية وغناها بالثروة السمكية، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة.

- فالجزائر تحتل المركز الثاني في ثروة الأغنام بعد السودان، بنسبة 10ر5 بالمئة من ثروات الوطن العربي، والمركز السابع فيما يخص ثروتي الماعز والإبل بنسبتي 3ر4 و1ر7 بالمئة على التوالي.

وعليه فمردود قطاع "الثروة الحيوانية" يساهم تدريجياً في تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء (الأغنام) والبيضاء حيث إن إجمالي الثروة الحيوانية الموجودة في الجزائر، يقدر بـ 2 مليون رأس بقر، و 26 مليون رأس غنم، و 5 مليون رأس ماعز، مقابل 50 ألف رأس من الخيول بمختلف سلالاتها. وتعتبر نسبة التلقيح الاصطناعي حالياً في الجزائر ضعيفة بسبب ضعف أساليب التغذية التي تنعكس سلباً على نجاح العمليات (الريفية، 2022).

2-1-2 دور الدولة في حماية القطاع الزراعي:

تعتبر أهمية القطاع الزراعي أساسية في توفير الغذاء الصحي للمجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي. كما أنه يساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمزارعين، ويعتبر مورداً هاماً للصادرات وتحقيق العائد النقدي للدولة، وعليه فهو يواجه العديد من التحديات، منها التغيرات المناخية وتأثيرها على عمليات الزراعة والإنتاج الزراعي، حيث تؤدي الظواهر الجوية المتطرفة والتقلبات في درجات الحرارة ونقص الأمطار إلى تقليل الإنتاج الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، التلوث البيئي الذي يعتبر من التحديات الرئيسية للقطاع الزراعي، حيث يؤثر الانبعاثات الصناعية ونفايات الزراعة والنقل على جودة التربة والمياه والهواء، مما يؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي وتأثير سلامة المحاصيل والمواد الغذائية.

ومن هذا المنطلق يتوجب على الدولة الجزائرية اتخاذ اجراءات متعددة من خلالها تساهم في زيادة الانتاجية المحلية وضمان الامن الغذائي من جهة وكذا لتطوير القطاع الزراعي والرفع من كفاءته ومواكبة التطورات العالمية، وتتمثل هذه الاجراءات في التالي: (محمد، 2012)

أ. خلق المناخ الملائم من خلال وضع استراتيجيات وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية مثل قطاع الزراعة والتجارة، حيث تكون هذه السياسات شاملة ومتكاملة وواضحة ومحددة لدور الدولة.

ب- اعادة هيكلة القطاع الزراعي: عن طريق دمج القطاع الخاص في الانتاج والتسويق الداخلي والخارجي وذلك لتنمية الاستثمار الزراعي بصفة عامة

ج- التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والاستهلاك المناسب: وذلك من خلال العمل على تنويع الانتاج الزراعي حسب الميزة النسبية لكل منطقة من مناطق الوطن وخفض مساحة المنتجات ذات اساليب الري المتطورة للاستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق المختلفة.

د- اعادة توزيع المنتجات الزراعية وتكثيف برامج الارشاد الزراعي: عن طريق توعية المزارعين وتبيان اهمية المحافظة على الموارد المائية والتركيز على توزيع الاراضي لاستصلاحها في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية متجددة والتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في القطاع الزراعي بالاضافة الى التوسع في مشاريع تحلية مياه البحر باستكمال الدراسات الجيولوجية.

هـ- توفير البنى التحتية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي ورفع الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية: ان ضعف الانتاج وارتفاع تكاليفه وتكاليف التسويق، تعود اساسا الى ضعف البنية التحتية من اراضي مستصلحة وسدود وقنوات توصيل المياه والكهرباء والتخزين ومراكز التبريد والنقل.

و-تطوير الاداء المؤسسي للأجهزة المرتبطة بالتنمية الزراعية:وتشمل الاجهزة المعنية بالتخطيط ورسم السياسات الزراعية،وكذلك اجهزة البحث العلمي والتطوير وأجهزة الارشاد والخدمات الزراعية والتمويل والتسويق وغيرها من الاجهزة الاخرى المرتبطة بالقطاع.

ن-رفع الكفاءة التسويقية وتحسين الخدمات التسويقية مع بناء قاعدة زراعية محلية وإقليمية ودولية

- وختاما نستطيع التوصل إلى أن دور الدولة في حماية القطاع الزراعي يتطلب تبني سياسات وتشريعات فعالة تحمي المزارعين وتعزز الاستثمار في هذا القطاع،كما يجب أن تكون هناك إجراءات مالية وضريبية محفزة تدعم الزراعة المستدامة وتقلل الشواغل المالية على المزارعين. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجال الزراعة من خلال تبادل التقنيات والمعرفة. وأخيراً، يجب أن يتم تقييم السياسات الحالية وتحليل النتائج بانتظام لضمان فعالية الإجراءات المتخذة وتحقيق أهداف الحماية الزراعية في إطار التنمية المستدامة.

3- تداعيات الاقلاع الاقتصادي وأهميته للاقتصاد الجزائري

3-1- ماهية الاقلاع الاقتصادي:

يمثل الاقلاع الاقتصادي الشغل الشاغل لمخططات التنمية للدول النامية وخاصة بعد جائحة كورونا التي شهدتها العالم والأزمات المتكررة للدول وبالتالي للخروج من هذه الاخيرة والنهوض باقتصادياتها بات الاقلاع الاقتصادي هو الحل الامثل لذلك .

فالإقلاع الاقتصادي حسب ما هو معروف وشائع في كتابات التنمية انه ترجمة للمصطلح الانجليزي

تتيك اوف، ويرجع هذا التعريف الى ما يقصد بالإصلاح الاقتصادي ويستمد هذا المفهوم من نظرية روتسو والتي تعرف الاقلاع الاقتصادي على انها زيادة في حجم وإنتاجية الاستثمار في مجتمع ما،مما يؤدي الى الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي (سانية، 2015).وعليه فالإقلاع

الاقتصادي هو الانتقال من مرحلة الركود الى مرحلة تزايد في معدلات النمو المتسارعة ذلك خلال 05 سنوات متتالية على الأقل.

3-2- مؤشرات الإقلاع الاقتصادي: ويقصد بالمؤشرات الادوات التي تستخدم لقياس نسبة النمو الاقتصادي الذي تحققه دولة ما، وبالتالي تحدد مدى نجاعة السياسات الاقتصادية المحفزة للنمو في دولة ما وعليه فمن اهم هذه المؤشرات المستخدمة لتقييم الإقلاع الاقتصادي هي : (واخرون، 2021)

- معدلات النمو الاقتصادي المرتبطة بكل من الناتج المحلي الاجمالي والفردى على حد سواء :

بحيث يعكس الناتج المحلي الاجمالي مدى قوة الاقتصاد اما الناتج الاجمالي الفردي فهو يبرز مدى تحسن مستوى معيشة السكان وكل منهما يعتبر من الدلالات الاساسية التي تعكس صحة الاقتصاد.

-معدل النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة: ويظهر ذلك جليا من خلال نمو القطاع الصناعي عن طريق نمو الصناعات التحويلية والخفيفة والثقيلة، وبالتالي تحفيز هذا القطاع يعتبر تنوع اقتصادي اي مؤشر قلاع اقتصادي . كذلك نمو القطاع الفلاحي وقطاع التكنولوجيا الرقمية فكليهما يعتبران اساسا للإقلاع الاقتصادي ومؤشرا قويا له خاصة عن طريق تحسين مستويات الانتاج الزراعي والتحول الى اقتصاديات المعرفة.

-معدل البطالة: من خلال توفير فرص العمل وزيادة النشاط الاقتصادي ،مما يؤدي ذلك الى انخفاض معدلات البطالة .

-توفير بيئة استثمارية مناسبة للاستثمارات : عن طريق سن قوانين داعمة وجاذبة للاستثمارات سوى محلية او اجنبية، كذلك جودة البنية التحتية الاقتصادية ومدى قدرتها على المنافسة العالمية.

-التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاقتصادية : بحيث تعكس كل من مستوى المعيشة

في دولة ما ونسبة توزيع الدخل ومعدلات الفقر فيها وبالتالي درجة الرفاهية الاقتصادية نسبة الإقلاع الاقتصادي فيها.

-معدلات التضخم ومستوى استقرار الاسعار:واللذان يؤثران على قوة العملة ومنه الاستقرار الاقتصادي

اضافة الى ماسبق فهناك مؤشرات اخرى لاتقل اهمية على سابقتها وهي :تحسن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الخام،مدى تحقيق فائض في الميزان التجاري ،كذلك زيادة الانفاق على البحث العلمي والتطوير في القطاعات التكنولوجية مع الاعطاء الاهمية البالغة في الاستثمار في الطاقات المتجددة التي تدل على نمو اقتصادي مستدام.

3-3: شروط الاقلاع الاقتصادي :

هناك مجموعة من الشروط الاساسية يجب توافرها لتحقيق الاقلاع الاقتصادي يمكن ايجازها في التالي: (بالخرشوش، 2021)

-الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي : وهي من الشروط الاساسية لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية لتقليص الفجوات الاقتصادية .

-توفر رؤيا استراتيجية على المدى البعيد:بوضع خطط واضحة المعالم على المدى الطويل.

الإصلاحات الاقتصادية والتي تشمل كل من :

-تحرير السوق:وتتمثل في تسهيل التجارة والغاء القيود البيروقراطية.

-إصلاحات ضريبية:وتتجلى من خلال تحسين النظام الضريبي لزيادة الإيرادات الحكومية من دون التأثير السلبي على الأنشطة الاقتصادية.

-تحسين البيئة التشريعية:بضمان أن القوانين التي تنظم الاقتصاد تشجع على الاستثمار وتضمن حقوق الملكية الفكرية،وتقلل الفساد.

-الابتكار والتكنولوجيا:تشجيع البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا

-التكامل الإقليمي والدولي:تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى من خلال الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي تسهل التبادل التجاري، وتشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية.

- الانفتاح على الاقتصاد العالمي :يساهم في تحسين القدرة التنافسية والولوج إلى أسواق جديدة.

-إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام ،والتركيز على متطلبات التنمية المستدامة:إذا كانت الدولة غنية بالموارد الطبيعية (مثل النفط، الغاز، المعادن)، فإن الاستفادة من هذه الموارد تتطلب إدارة رشيدة لضمان استدامتها وعدم الاعتماد عليها بشكل مفرط. يجب استثمار هذه الموارد في مشاريع تنمية طويلة الأمد وليس فقط في استهلاكها، واستغلالها بطريقة عقلانية لتجنب استنزافها مستقبلا.

3-4: اهم معوقاته : وعموما فمن اهم معوقات الاقلاع الاقتصادي مايلي: (بالخرشوش، 2021)

-الصراعات السياسية وعدم الاستقرار الامني.

-ضعف مؤسسات الدولة ،مع وجود الفساد السياسي والاداري.

-الاعتماد على القطاعات التقليدية .

-نقص التعليم التوعوي مع زيادة في فجوة المهارات بين الافراد.

-نقص البنى التحتية الاساسية وخاصة الرقمية منها.

-ارتفاع مستوى الدين العام ،مع ارتفاع في معدلات التضخم وهدم الاستقرار في الاسعار .

-السياسات الحمائية للتجارة الدولية وفرض قيود تجارية مختلفة .

-ادارة الموارد المتاحة بطرق غير مستدامة.

3-5-اهمية الاقلاع الاقتصادي للاقتصاد الجزائري

-وفقا للتقرير الاقتصادي الصادر عن البنك الدولي عن وضع الاقتصاد الجزائري بعد جائحة كورونا اذ يبين مدى انتعاش الاقتصاد وخاصة منذ المنتصف الاول من سنة2022 الى يومنا هذا ،وذلك ما تعلق بالقطاعات خارج القطاع الهيدروكربوني اذ تعتبر تلك هي نقطة تحول نحو النمو المستدام

- وبالرغم من وجود بعض التخوفات المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم، إلا أن التزايد في النمو الذي يشهده الاقتصاد الوطني وكذا مواصلة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي تحسن من قدرة الاقتصاد وتنافسيته وتساهم زيادة تنوعه وإقلاعه.

ومن هذا المنطلق فأهمية الإقلاع الاقتصادي للجزائر تكمن في مايلي (عمامرة، 2021):

- يساعد في تنويع القاعدة الاقتصادية للدولة من خلال دعم قطاعات أخرى: الزراعة، صناعة خدمات، سياحة إلى جانب دعم التكنولوجيات الحديثة والاقتصاديات الرقمية.

2- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يدفع بعجلة النمو وتوفير فرص عمل وبالتالي التقليل من معدلات البطالة.

3- تطوير القطاعات الانتاجية مما يؤدي إلى تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المحلية وما يترتب عن ذلك من زيادة في نسبة الصادرات ومنه تحقيق معدلات نمو اقتصادية وبالتالي تحقيق أمن اقتصادي.

4- تحسين مستوى المعيشة خاصة عند الاستثمار في الموارد البشرية والبنى التحتية والخدمات العامة.

5- التوجه نحو الطاقات المتجددة للمحافظة على البيئة وتحقيق مبدأ الاستدامة.

6- تحقيق توازن بين مختلف المناطق في البلاد، ويعزز القوة الاقتصادية لها.

4- فرص الإقلاع الاقتصادي في ظل البيئة الاستثمارية الفلاحية الجديدة في الجزائر

4-1- البيئة الاستثمارية الجديدة الداعمة للاستثمار الفلاحي في الجزائر: يتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بمجموعة من المقومات الرئيسية الاقتصادية والأمنية والسياسية والقانونية والتشريعية ومن هذا المنطلق فالبيئة القانونية والتشريعية من أهم نقاط القوة لجلب الاستثمارات الأجنبية من جهة وبناء بيئة استثمارية قوية محليا من جهة أخرى. فمنذ صدور أول قانون للاستثمار سنة 1963 إلى غاية 2016 فإنه لم يطرأ عليه أي تعديل أو تغيير إلى غاية سنة 2016 وهو التعديل الأخير الذي يتضمن مجموعة من الأحكام والنصوص القانونية التي تمنح ضمانات وتحفيزات للمستثمرين بهدف التشجيع على الاستثمار في الجزائر ويمكن تقسيم هذه الضمانات إلى ذات طابع مالي وطابع قضائي قانوني أي ضمانات ممنوحة ذات طبيعة مزدوجة (جمعي، 2024).

-ومع سنة 2022 تم تعديل قانون الاستثمار الى ما هو مشجع لجذب وجلب استثمارات وطنية واجنبية مع اعطاء اهمية بالغة لقطاع الفلاحة فيه ومنه تحديد المناطق ذات الاولوية للاستثمار فيها والتي حددها المرسوم التنفيذي 301-22 المؤرخ في 08-0-2022 تطبيقا للقانون 18/22 المؤرخ في 24/07/2022 والتي قصد بها البلديات التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير. وتملك امكانيات قابلة للتثمين (جمعي، 2024).

4-1-1--الضمانات المالية:حرص المشرع الجزائري في التشريعات الوطنية على تضمين العديد من الاحكام التي تهدف الى توفير الحماية القانونية للمستثمرين وذلك بتقديم ضمانات كفيلة لهذا الغرض وتظهر جلها من خلال ضمان الملكية وضمان تحويل رؤوس الاموال، فضمانات الملكية من اهم العوائق المعرقة للاستثمار وهو ما جاء في المادة 23 من الامر 09/16 وهو نفسه مذكور في المادة 16 من الامر 03-01 المتعلق بقانون الاستثمار في تلك الفترة. اما بالنسبة لتحويل رؤوس الاموال فالأمر مفروغ منه فوفقا للقانون الجزائري نجد نص المادة 31 من الامر 03-01 يسمح بتحويل رؤوس الاموال بالعملة الصعبة شريطة تسعيرة من البنك الجزائري. كذلك تلتته تسقيف المبالغ المحولة سنة 2017 وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 17-101 المادة 16 منه

-الى غاية قانون الاستثمار الجديد 18/22 المؤرخ في 24/06/2022 والذي درس هذه النقطة جيدا والى الاهمية البالغة لضمان الملكية للمستثمر وعليه تغيرت قاعدة 49/51 الى العكس لتكون 51 بالمئة للمستثمر في المشروع مقابل 49 بالمئة للدولة وهو ما عطى الاريحية الكاملة للمستثمرين

4-1-2- الضمانات ذات الطابع القضائي:فتتجلى من خلال حق اللجوء الى القضاء او التحكيم الدولي لحل المنازعات وهذا وفقا للمادة 158 من دستور 2016 ،وفي هذا الصدد فالقانون الجديد للاستثمار اعطى معنى اخر للاستثمارات في الجزائر من خلال اجراء تعديلات في المجلس الوطني للاستثمار وكذا تغيير في تسمية ومحتوى الوكالة الوطنية لتسيير الاستثمار. (موسى ب.، 2022)

-تسليط الضوء على الاستثمارات الفلاحية مع تقديم امتيازات كبيرة خاصة للاستثمار في الجنوب مع تخفيضات وتحفيزات جبائية ودعم مالي للشباب المستثمر.

توفير المرافقة للمستثمرين في المجال الفلاحي وخاصة في الجنوب الكبير .

و في إطار قانون الاستثمار رقم 18-22، يستفيد المستثمرون الزراعيون العاملون بصفة شركة جزائرية من الامتيازات الضريبية لمدة تتراوح بين 3 و 10 سنوات حسب نظام الامتيازات المعتمد.

4-1-3- القروض ذات الفائدة المخفضة: وتشمل كلا من القرض الموسمي الرفيق وقرض الاستثمار(التحدي) اضافة الى طرق اخرى للتمويل كالدمع الممنوح من طرف الدولة كاعانات ومساعدات مالية وتحفيزات مقدمة للفلاحين (فضيلة، 2021).

4-2- استراتيجية الدولة لتحفيز الاستثمارات الفلاحية: منذ توجه الدولة الجزائرية نحو سياسة التنوع الاقتصادي اولت اهمية بالغة بالقطاع الفلاحي باعتباره من القطاعات الاستراتيجية الداعمة والمحقة للاقلاع الاقتصادي ومن هذا المنطلق فقد وضعت الدولة عدة سياسات للتوجه نحو القطاع للاستثمار فيه تتمثل فيمايلي (موسى، 2019):

برامج دعم للفلاحين: تتضمن تسهيلات وتمويلات موجهة للمستثمرين الفلاحيين من خلال مايسمى بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية الذي يقدم قروض فلاحية ميسرة وتتراوح قيمتها ما بين 03 الى 05مليار دينار جزائري.

-تحفيز الاستثمارات الخاصة من خلال الاعفاءات الضريبية في هذا المجال.

- وترتكز الاستثمارات الفلاحية في المناطق الشمالية الخصبة مثل السهول الساحلية وفي المناطق الصحراوية في كل من ورقلة والمنيعية خاصة.

4-2-1- حجم الاستثمارات الفلاحية حسب الميادين الزراعية: حسب الاحصائيات المقدمة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فلقد رصدت الدولة مايفوق مبلغ 20مليار دينار جزائري لدعم القاعدة الاستثمارية الزراعية وفي الجدول التالي تفصيل لحجم الاستثمارات الموجهة للزراعة مع خصوصية كل نوع كالآتي : (الريفية، 2022)

الجدول رقم 02: حجم الاستثمارات الفلاحية حسب القطاعات الزراعية لسنة 2022

القطاعات الزراعية	حجم الاستثمارات الموجهة لكل قطاع	خصوصية كل قطاع
زراعة نباتية	10 مليار دينار جزائري	وتتضمن في الحبوب (قمح، شعير، ذرى)، التمور، الخضر والفواكه وكلها تمثل زراعة استراتيجية لتحقيق امن غذائي.
زراعة حيوانية	05 مليار دينار جزائري	مرتبطة اساسا باللحوم، الالبان، الدواجن والهدف منها التقليل من فاتورة الاستيراد وزيادة الانتاج المحلي.
زراعة عضوية والتكنولوجيا الزراعية الحديثة	1.5 مليار دينار جزائري اضافة الى رصد مبلغ 500 مليون دينار جزائري في الميزانية التكميلية لسنة 2024	متعلقة اساسا بالحفاظ على السلالات الجيدة لبعض انواع البذور وذلك عن طريق بنك البذور المستحدث مؤخرا. -التهجين الزراعي وتقنيات الهندسة الوراثية الزراعية.
الصناعات التحويلية	02 مليار دينار جزائري	-ومتثلة في تحويل المنتجات الزراعية الى منتجات استهلاكية مثل العصائر، المعلبات، الزيوت.
البنى التحتية	04 مليار دينار جزائري	-وتشمل تحسين الطرق المؤدية للمناطق الريفية الزراعية، التخزين، ومراكز التسويق.
مشاريع الري	07 مليار دينار جزائري	لتحسين تقنيات الري وتوفير انظمة ري حديثة للمزارع
الاستثمارات الموجهة للمناطق الصحراوية	07 مليار دينار سنويا	-لتحسين التقنيات المستخدمة في الزراعة الصحراوية في ظل الظروف الطبيعية القاسية . -اضافة الى رصد مبلغ 04 مليار دينار جزائري خاصة بطرق الري

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير السنوي، ديسمبر 2022

تحليل البيانات السابقة:

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الدولة رصدت مبالغ مهمة ومعتبرة للاستثمار في القطاع الزراعي بما في ذلك الاستثمارات الموجهة للزراعة الصحراوية اذ قدرت المبالغ الموجهة الى هذه المناطق مايفوق مبلغ 11 مليار دينار جزائري وكل هذا يدل على مدى الاهمية التي يحظى بها القطاع الزراعي من طرف الدولة وكذا تبين التحفيزات المقدمة في اطار الاستثمارات الزراعية من طرف الدولة.

4-2-2:فرص الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل البيئة الاستثمارية الفلاحية الجديدة

في ظل التشريعات والقوانين الجديدة المتعلقة بالاستثمار في المجال الفلاحي فمن اهم الفرص الخاصة بالاقلاع الاقتصادي تتمثل في:

-الاستثمار في الزراعة الصحراوية من خلال الاستثمار في محاصيل غذائية صحراوية مثل القمح، الشعير، الطماطم، والتمور، وكذا تكنولوجيا الري الذكي التي تستخدم المياه بشكل فعال، اضافة الى توسيع مشروعات الزراعة المستدامة في المناطق الصحراوية.

-الاستثمار في الزراعات العضوية وتوجيهها نحو التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

-الاستثمار في تكنولوجيا الزراعة الذكية من خلال تطبيق تقنيات الري بالتنقيط، الاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي في مراقبة وإدارة المحاصيل.

-الاستثمار في مشروعات الري والبنية التحتية الفلاحية:من خلال تطوير مشاريع الري بالتنقيط واستخدام الطاقة الشمسية لتحسين استخدام الموارد المائية في المناطق الصحراوية.

-الاستثمار في المخازن اللوجستية وأنظمة النقل الفعالة التي تسهل تسويق المنتجات الزراعية محلياً ودولياً.

- تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة لتمويل المشاريع الزراعية

-الاستثمار في الثروة الحيوانية: عن طريق استثمارات في مزارع الأبقار والدواجن لتلبية الاحتياجات المحلية من اللحوم والألبان مثل الشروع الجزائري القطري في الصحراء الجزائري الذي تم عقد اتفائه في 2024.

-الاستزراع السمكي في البحيرات والسواحل.

-الاستثمار في المشاريع المتعلقة بانتاج الاعلاف

-الاستثمار في الزراعة التعاقدية

-إنشاء شركات زراعية كبيرة التي تدير مشاريع مشتركة مع الفلاحين المحليين.

-فرص كبيرة في زراعة المحاصيل النقدية مثل القمح، الفواكه الاستوائية، وزهور الزينة، بناء على عقود طويلة لأجل مع الشركات الكبرى .

-تطوير أسواق التصدير الزراعية مع توسيع الأسواق الخارجية للتمور، الزيتون، الفواكه، والخضروات الجزائرية.

-تطوير تسويق المنتجات العضوية في الاسواق الاوروبية والعربية بصفة عامة.

-بناء علاقات تجارية مع باقي دل العالم وخاصة الافريقية لتوسيع دائرة الصادرات الفلاحية.

5-الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية تم التطرق الى اهم المؤهلات والموارد والإمكانيات التي يزخر بها القطاع الفلاحي، مما يعطي الفرصة لتنويع الانتاج الفلاحي بصفة عامة وهذا بدوره يحقق التنويع الاقتصادي بحد ذاته وبالتالي فزيادة الاستثمارات في القطاع الفلاحي تساهم في دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية اقتصادية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الاولى.

-كما تبين الاستراتيجية المتبعة من طرف الدولة عن طريق التشريعات والقوانين الجديدة

الداعمة للاستثمارات الفلاحية الى تشجيع الافراد الى التوجه الى هذا القطاع مما يؤدي الى نتائج معتبرة تعتبر من اهم مقومات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر.

5-1 نتائج الدراسة

من اهم النتائج التي تم الوصول اليها في هذه الدراسة مايلي:

-يعتبر القطاع الفلاحي من احد اهم الاقطاب الاقتصادية نظرا للإمكانيات المعتمدة المتوفرة

فيه

-البيئة الاستثمارية الجديدة تعتبر من اهم السياسات المتبعة من طرف الدولة والداعمة لقطاع

الفلاحة

-تعتبر الاضافات الجديدة في قانون الاستثمار الخاص بالقطاع الفلاحي في الجزائر محل

دراسة وتحليل دقيق، حيث تهدف إلى تعزيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي. وتشمل تلك

الاضافات عدة تعديلات في القانون السابق تتعلق بالحوافز المالية والضرائب، وتسهيلات التمويل

والتأمين، وتحسين بيئة العمل والحماية القانونية للمستثمرين. هذه التعديلات تأتي كجزء من الجهود

الرامية إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاع الفلاحي، وتعزيز دوره في تحقيق

التممية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة في البلاد.

-بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة لدعم قطاع الفلاحة إلا ان الاستثمارات

الموجهة اليه مازالت محدودة خاصة بالنسبة للاستثمارات في الزراعة الصحراوية.

5-2 التوصيات

-من بين المقترحات الرامية لتعزيز الفاعلية والاستدامة في الاستثمار الفلاحي يمكن تعزيز

مجالات التدريب والتأهيل للفلاحين بهدف تحسين مهاراتهم ومعرفتهم بأحدث التقنيات الزراعية وإدارة

المشاريع الفلاحية. كما يمكن تنظيم دورات وندوات توعوية لتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد

الطبيعية وتبني ممارسات زراعية مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن وضع سياسات وآليات لتشجيع

الاستثمار في تقنيات الري الحديثة واستخدام الطاقة المتجددة في القطاع الفلاحي بهدف تحسين

كفاءة استخدام الموارد وحماية البيئة.

-الاستثمار في الزراعة الصحراوية من اهم فرص الاقلاع الاقتصادي في الجزائر وعلى اثر

ذلك يجب زيادة الدعم من قبل الدولة لدفع الافراد الى المناطق الصحراوية.

-توسيع حجم الدعم الممنوح للفلاحين الحقيقيين من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصة في شعبي الحبوب والحليب، والتي تساهم في تقليص الواردات الغذائية.

-ضرورة اتباع برامج لمراكز البحث والتطوير من أجل الاستثمار في الزراعات العضوية والنكية.

6- قائمة المراجع

- الريفية، و. ا. <https://madr.gov.dz/?playlist=4a0503b&video=2a1281c>. (2022). [Récupéré sur](https://madr.gov.dz/?playlist=4a0503b&video=2a1281c) : الفلاحية
- الزراعية، ا. ا. (2022). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 43*. السعودية: جامعة الدول العربية.
- الفاو، م. <https://www.fao.org/publications/home/fao-flagship-publications/ar>. Récupéré sur <https://www.fao.org/publications/home/fao-flagship-publications/ar>
- المتحدة، م. ا. (2023). ديسمبر. <https://www.fao.org/faostat/ar/#country/4> Récupéré sur <https://www.fao.org/faostat/ar/#country/4>
- بالخرشوش، ح. ب. (2021). ماهية الاقلاع الاقتصادي وشروط تحقيقه. pp. 8-10.
- جمعي، م. (2024). *أفاق الإستثمار في الجزائر* ر في ظل تطبيق قانون الإستثمار الجديد. *مجلة التكامل الاقتصادي*، 225-244.
- حكيم، ز. ن. (2019). *المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول إلى التنمية الاقتصادية* مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة. 39-40-41.
- سانية، ع. ا. (2015). *الاقلاع الاقتصادي والحاجة الى قيم النهوض-التجربة الصينية نموذجا* مجلة الوحات للبحوث والدراسات. 793.
- فضيلة، ب. م. (2021). *سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية تبسة* مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. 412.
- محمد، غ. (2012). *القطاع الزراعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمو العالمية للتجارة* /القطاع الزراعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمو العالمية للتجارة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر. 3.
- منيرة لجنف، هدى معيوف، يسمينة عمامرة. (2021). *دور الاقلاع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية*. كلية العلوم الاقتصادية: جامعة الشريف مساعدي سوق اهراس.
- موسى، ب. (2022). *جويلية. (20) تاملات في مشروع قانون الاستثمار الجديد* /ج 2. الشروق أون لاين: <https://www.echoroukonline.com>
- موسى، ج. ز. (2019). *اثر الدعم المالي على العمالة في القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة قياسية* مجلة الباحث الاقتصادي. 260-280.
- واخرون، ح. ج. (2021). *فرص وتحديات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلالات التوازنات الاقتصادية* نتيجة جائحة كورونا. سوق اهراس: جامعة شريف مساعدي سوق اهراس.